مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (10) العدد (12) 2026
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (10) No. (12) 2026

التنافس البريطاني – الفرنسي في عمان خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (مسألة المراكب الشراعية وتجارة الرقيق)

د. علاء الدين جبور*

د. ربيع عثمان**

سناء يوسف***

(تاريخ الإيداع 3/8 /2026. قُبِل للنشر في 6/8 /2026)

□ ملخّص □

تناول هذا البحث دراسة شاملة للنشاط الدبلوماسي والتجاري البريطاني – الفرنسي في سلطنة عمان خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر, وهي مرحلة شهدت تكثيفاً للبعثات الرسمية، وتوقيع معاهدات محورية, في إطار تنافس استعماري للسيطرة على طرق التجارة والممرات البحرية في الخليج العربي والمحيط الهندي, ركز البحث على كيفية تسارع كل من بريطانيا وفرنسا لتوطيد نفوذها في عمان، وساعدهم في ذلك النزاع العائلي على السلطة بين: أولا سعيد بن سلطان, وكان جُلّ اهتمامهم ينصب على الممتلكات العمانية في شرق أفريقيا نظراً لغناها وتحكمها بطرق الملاحة والتجارة العالمية ,فسعى كل منهما للسيطرة عليه والهيمنة على الملاحة العالمية, ولتحقيق ذلك ركزت بريطانيا على مسألة المراكب الشراعية ومحاربة تجارة الرقيق, وتتالت مطالبها الدائمة في وضع قوانين لتنظيم الملاحة العالمية في العديد من المؤتمرات والمعاهدات, حتى حسم الأمر في مؤتمر مكافحة العبودية عام 1890م ,وكذلك الحال بالنسبة إلى مسألة تجارة الرقيق، والتي عُدت ركناً أساسياً من أركان السياسة البريطانية في عمان ومظهراً من مظاهر النفوذ البريطاني في الخليج العربي؛ وانتهت الدراسة بأن بريطانيا استخدمت مسألة المراكب الشراعية وتنظيم الملاحة التجارية ,وتجارة الرقيق أداة للتدخل في شؤون عمان الداخلية وتفتيش سفنها وتحييد نفوذ بقية الدول الأوروبية، ونجحت في ذلك .

كلمات مفتاحية : المراكب الشراعية – تجارة الرقيق – عمان – بريطانيا – فرنسا.

*أستاذ مساعد، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة اللاذقية، سورية. Alaajabbour500@gmail.com

**أستاذ مساعد، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة اللاذقية، سورية.
Rabie.youssef@latakia-univ.edu.sy

*** طالبة دكتوراه، اختصاص تاريخ حديث ومعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة اللاذقية، سورية، snay97533@gmail.com

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (10) العدد (12) 2026
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (10) No. (12) 2026

British- French rivalry in Oman during the second half of the nineteenth century (the issue of sailing ships and the slave

Dr. Alaa al-Din Jabbour *
Dr. Rabie Othman **
Sanaa Yousef ***

(Received 8/3 /2026. 8 /6/2026)

□ ABSTRACT□

This research provides a comprehensive study of British-French diplomatic and commercial activity in the Sultanat of Oman during the second half of the nineteenth century ,this was a phase that witnessed an intensification of official missions and the signing of pivotal treaties ,within the framework of a colonial competition to control trade and sea lanes in the Arabian Gulf and the indian Ocean the research focused on how each of them accelerated to consolidate their influencein Oman ,aided by the family conflict over power between the sons bin Sultan, they were interested in omani possessions in East Africa because of their control over global shipping and trade routes , and thus aimed to control global navigation ,to achievethis , Britain focused on the issue of sailboats and the fight against the slave trade, and constantly demanded the establishment of laws to organize navigation in conferences and treaties ,and this was achieved at the Anti- Slavery Conference, this also happened with regard to the slave trade , which was a component of British Policy in Oman.the study concluded that Britain used the issue of sailing ships and the slave trade to interfere in Omans internal affairs , inspect its ships, and compete with European countries, and succeeded in doing so.

Keywords :Sailboats- slave- trade –Oman – Britain – France

* Associate professor, Department of History, collage of Arts and Humanities, Lattakia university, Lattakia, Syria. Alaajabbour500@gmail.com

** Associate professor, Department of History, collage of Arts and Humanities, Lattakia university, Lattakia, Syria. Rabie.youssef@latakia-univ.edu.sy

*** postgraduate student (PHD), Modern and contemporary specialization, Department of History, collage of Arts and Humanities, Lattakia university, Lattakia, Syria. snay97533@gmail.com

المقدمة :

شهدت سلطنة عمان خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر مرحلة شديدة الأهمية في تاريخها السياسي والعلاقات الدولية, حيث أصبحت موضع اهتمام القوى الأوروبية الكبرى وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا,اللتين دخلتا في منافسة حادة للسيطرة على طرق الملاحة والتجارة في الخليج العربي والمحيط الهندي ,وتجلت هذه المنافسة في إرسال بعثات دبلوماسية وتجارية متكررة ,وتوقيع سلسلة من المعاهدات التي تجاوزت طابع الصداقة والتبادل السياسي إلى ترتيبات سياسية وإستراتيجية أثرت على سيادة الدول العمانية, لقد مثّل الموقع الجغرافي لعُمان، إلى جانب امتداد نفوذها البحري حتى زنجبار وشرق إفريقيا، عامل جذب إستراتيجي للقوى الاستعمارية، التي وجدت فيها شريكاً لا غنى عنه لتحقيق مصالحها، وفي الوقت ذاته ساحة صراع لإقصاء الطرف المنافس، ووسط هذا التنافس أبدت القيادة العُمانية ممثلة بالسلاطين من آل بوسعيد، مرونة دبلوماسية وحنكة سياسية مكّنتها من الموازنة بين علاقاتها مع الطرفين، مع محاولة الحفاظ على استقلال القرار الوطني في مواجهة الضغوط المتزايدة.

يأتي هذا البحث ليدرس بعمق طبيعة البعثات البريطانية والفرنسية إلى عمان ، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر, والمعاهدات التي أبرمت خلالها، وردود الفعل العُمانية عليها، مع تحليل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه التحركات، في ضوء سياق التنافس الدولي في المنطقة.

أولاً: الدراسات السابقة :

أولاً: الدراسات العربية

1. البوسعيدي، سيف بن علي (2005) – **العلاقات العمانية – البريطانية في القرن التاسع عشر**، رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس, تناولت هذه الرسالة طبيعة المعاهدات التي أبرمتها بريطانيا مع عمان، وخاصة معاهدة الصداقة عام 1798، وأثرها في تعزيز النفوذ البريطاني في الخليج العربي, بهدف إيضاح البعد السياسي للعلاقات الثنائية, لكنها لم تتوسع في تناول النشاط الدبلوماسي الفرنسي أو المقارنة بين الطرفين, معتمدة المنهج التاريخي التحليلي, وأخيراً اختتمت الدراسة بأهم النتائج التي وضحت طبيعة العلاقات العمانية – البريطانية خلال القرن التاسع عشر والتي كانت تحكمها المصالح والامتيازات الرامية لترسيخ النفوذ.

2. الحارثي، خميس بن سعيد (2010) – **السياسة الخارجية لسلطنة عُمان في عهد السيد سعيد بن سلطان** أطروحة دكتوراه، جامعة الإسكندرية, ركزت الأطروحة على امتداد النفوذ العُماني إلى زنجبار، وانعكاسات ذلك على التوازن الإقليمي في المحيط الهندي، مع إشارات محدودة للتنافس البريطاني – الفرنسي، لكنها لم تقدم دراسة مقارنة منهجية بين أساليب الطرفين في التعامل مع عمان, واتبعت المنهج التاريخي معتمدة على جمع المعلومات من المصادر الأولية والثانوية وتحليلها, انتهاءً بأهم النتائج التي لخصت طبيعة السياسية الخارجية لسلطان عُمان سعيد بن سلطان وتوسع نفوذ عُمان في عهده, وازدياد النفوذ الأجنبي فيها وفي مستعمراتها في شرق أفريقيا.

3. الشقيري، ناصر (2016) – **المعاهدات الدولية وأثرها على سيادة عُمان في القرن التاسع عشر**، بحث محكّم، مجلة الخليج للتاريخ والآثار, تتناول البحث الأبعاد القانونية للمعاهدات التي أبرمتها عُمان، بما في ذلك بعض

المعاهدات الفرنسية، لكنه جاء مختصرًا في الجانب التاريخي والدبلوماسي، ولم يربط الأحداث بسياقها الدولي الواسع, اعتمدت هذه الدراسة المنهج التاريخي والذي ركز على الدبلوماسية وأساليبها وأهميتها في سياق العلاقات, وفي نهايتها أفضت إلى نتائج توضح أهمية السياسة الدبلوماسية في ترسيخ النفوذ الأجنبي في عُمان والحصول على المكاسب والمزايا الاقتصادية والسياسية .

ثانيًا: الدراسات الأجنبية:

1- Kelly, J.B. (1968) – Britain and the Persian Gulf 1795–1880,كتاب

يقدم هذا العمل تحليلاً معمقاً للسياسة البريطانية في الخليج العربي، ويولي اهتماماً بالعلاقات البريطانية – العمانية بوصفها جزءاً من الإستراتيجية البريطانية الشاملة في المحيط الهندي، لكنه لم يتناول الدور الفرنسي إلا بشكل عرضي, اعتمدت هذه الدراسة المنهج التاريخي وهدفت إلى تسليط الضوء على سياسة بريطانيا في الشرق وتوصلت في نهايتها للآلية التي كرست بها بريطانيا جهودها للحفاظ على طريق مواصلاتها للهند وإبعاد النفوذ الفرنسي.

2- Miles, Samuel Barrett (1919) – The Countries and Tribes of the Persian Gulf,كتاب

يعد من الأعمال الكلاسيكية التي تصف الأوضاع السياسية والقبلية في الخليج، ويتضمن معلومات مهمة عن المعاهدات البريطانية – العمانية، لكنه يفتقر إلى التحليل المقارن للتنافس البريطاني – الفرنسي, اعتمدت المنهج التاريخي هادفة إلى تقديم معلومات عن طبيعة التركيبة القبيلة في الخليج وكيف كان لها تأثير في طبيعة العلاقات العمانية بعضها مع بعض ومع الدول الأجنبية, وتوصلت لنتائج أبرزها أن الموقع الإستراتيجي لُعمان ومستعمراتها وأهميتها على طرق التجارة ودورها في الملاحة في المحيط الهندي هو العامل الأساس في التنافس البريطاني – الفرنسي.

3- Bidwell, Robin (1975) – Travels in Arabia Deserta,كتاب .

تضمن إشارات لبعض التحركات الدبلوماسية لكل من بريطانيا وفرنسا في عمان، لكنه جاء في سياق وصفي ورحلات ميدانية أكثر منه دراسة تاريخية تحليلية متكاملة, وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة النشاط السياسي والدبلوماسي والعسكري لكل من فرنسا وبريطانيا في منطقة الخليج والمحيط الهندي, وأفضت إلى نتائج مهمة في إيضاح طرق هذه السياسات وتأثيرها على التطور السياسي في منطقة الخليج بعامة.

ثانياً – أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يقدم دراسة مقارنة ومعمقة للعلاقات العُمانية مع قوتين أوروبيتين متنافستين، بريطانيا وفرنسا، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهي مرحلة أساسية في تشكل النظام السياسي في الخليج العربي. ويسهم البحث في:

1. توثيق طبيعة البعثات الدبلوماسية والتجارية البريطانية والفرنسية إلى عمان، وتحليلها، وربطها بالسياق الاستعماري الأوسع في المحيط الهندي والخليج.

2. إبراز دور المعاهدات الثنائية في إعادة تشكيل موازين القوى، خاصة ما يتعلق بالسيادة العُمانية والهيمنة البحرية الأوروبية.

ثالثاً – منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي، الذي يقوم على جمع المعلومات من المصادر الأولية (المعاهدات، الوثائق الأرشيفية، المراسلات الدبلوماسية) والمصادر الثانوية (الدراسات الأكاديمية والأبحاث التاريخية الحديثة)، ثم تحليلها في ضوء السياق الإقليمي والدولي في القرن التاسع عشر.

كما استخدم البحث المنهج المقارن للموازنة بين أساليب بريطانيا وفرنسا في التعامل مع عمان، وقياس أثر كل منهما على سيادة الدولة وسياساتها الخارجية. وقد تم تتبع مسار الأحداث وفق تسلسلها الزمني، مع تحليل دوافع كل بعثة ونتائجها، وبيان أثر المعاهدات على الواقع السياسي والاقتصادي للسلطنة.

المناقشة

أولاً: التنافس البريطاني – الفرنسي لترسيخ نفوذها في عُمان :

استطاع السيد **سعيد بن سلطان**[1] تحييد القوتين البريطانية والفرنسية والحفاظ على استقلال سلطنته, وبسبب اتساع مساحتها قام بتقسيمها إلى ولايتين إداريتين, فعين خالد في أفريقيا وثويني في مسقط، وحصل كلاهما على لقب الوريث المفترض, ونسبه لهما في رسالة موجهة إلى اللورد أبردين وزير خارجية إنجلترا, وفي عام 1854م توفي خالد في حياة والده عندما كان والده في حملات ضد الفرس في بندر عباس، فتولى ماجد إدارة شؤون زنجبار بدعم من الوالي سليمان بن حمد[2], وفي طريق العودة لسعيد توفي عام 1856م, لينشب النزاع بعدها بين أولاده , فأعلن ثويني نفسه سيد عمان متزعماً أن السيادة ثابتة لسلطان المدينة الآسيوية, في حين أعلن ماجد نفسه سلطاناً للممتلكات العمانية الأفريقية ,وتركي بن سعيد حاكم صحار استقل بنفسه ,فضلاً عن انتفاضة العرب المنشقين ضد ماجد حول برغش, فكانت الفترة من عام 1856–1859م فترة اضطرابات وانشقاق داخلي[3],اعتبر ثويني نفسه صاحب الحق في السلطة كون أخيه ماجد ليس مؤهلاً للحكم لمعاناته من مرض الصرع, ولأنه لم يتم ترشيحه أبداً كخليفة أو حتى تعيينه والياً او نائباً عن أبيه, ورغم ذلك لم ينجح ثويني في تحييد أخيه ماجد بسبب دعم بريطانيا و سليمان بن حمد له فأعلن ماجد حاكماً لزنجبار في 2 نوفمبر 1856م[4], ولاحتواء الموقف سارع نابليون الثالث بالاعتراف بماجد كحاكم جديد في زنجبار (لقد علمنا باهتمام كبير بوصولكم إلى السلطة العليا بعد وفاة والدكم الحبيب ,السلطان سعيد صاحب الذكرى الجميلة الذي أظهر أنه صديق مخلص لفرنسا ,أنه لمن دواعي سروري أن نكرر لكم تهانينا وسوف نلتزم بشدة بدعم التطور البهيج للعلاقات المتبادلة ونقدم لكم مشاعر تقديرنا العالي وحسن نية), وقد وافق ماجد في أعقاب هذه الرسالة تقديم تسهيلات للبعثة الكاثوليكية الفرنسية)[5], وأمام هذا الدعم الدولي لم يجد ثويني بداً من الاعتراف بأخيه ماجد وسعى لتسوية الوضع مع أخيه، فأرسل حمد بن سالم البوسعيدي مبعوثاً له للتفاوض, واتفق الطرفان على أن يدفع ماجد للمبعوث راتباً سنوياً شريطة اعتراف ثويني به حاكماً لكن ماجد لم يستطع الوفاء بهذه التعهدات, مما أدى لتحالف

---

[1]**سعيد بن سلطان** :هو الحاكم الثالث من أسرة البوسعيد والخامس من بين سبعة أولاد للإمام أحمد بن سعيد الازدي ,وأول حكام البوسعيد للمزيد من المعلومات ينظر : العيدروس, (محمد حسن):*السلطان سعيد والعلاقات العربية – الافريقية* ,دار المتنبي للطباعة والنشر ,أبو ظبي ,ط1, دون عام , ص20.

[2] M.Reda ,Bhacker,Trade and Empirien Muscat and Zanzibar the roots of British Domination ,Routledge ,London ,1994,p183.

[3]Kajare,Prince Firouz, le sultanat D'o man,la Question De mascate;paris,1914,p110-11.

[4] Same reference,p183.

[5] Same reference ,p193.

ثويني وبرغش ضده, حيث أبرم برغش اتفاقيات مكتوبة تمَّ بموجبها إعلان ثويني كضامن للقروض التي تعاقد عليها برغش[6].

فما كان من ثويني إلاّ أن أعدَّ حملة عسكرية عام 1859م إلى زنجبار، لكنها فشلت بسبب التدخل البريطاني، حيث قامت بريطانيا بإرسال **الكولونيل رسل**[7] أحد ضباط البحرية الهندية الذي قام بإغلاق الطريق في وجه حملة مسقط[8], لم يجد ثويني بن سعيد ملجأ غير فرنسا التي كانت تسعى لتوطيد نفوذها على الساحل الشرقي لأفريقية فتواصل مع الإمبراطور نابيلون الثالث وعرض عليه إقامة الصداقة بين البلدين, وسعى للتواصل مع زعيم قبيلة الحارس في زنجبار للتحالف معه, وعليه قامت بريطانيا بإرسال قنصلها في زنجبار **همرتون** [9] له محذراً إياه بعدم تقديم أي مساعدة لثويني, ووجهت تحذيرها لفرنسا من دعمها ثويني، متهمةً إياها بإحياء تجارة الرقيق والسيطرة على الممتلكات العمانية في أفريقيا[10],ولحسم الموقف وردع أي تدخل سارعت لتقسيم الممالك العمانية عام 1860 م من خلال إرسالها بعثة إلى مسقط وزنجبار برئاسة **كوجلان**[11], والذي بدوره قدم تقريراً للحاكم العام للهند اللورد كاننج الذي استند عليه في وضع التحكيم بين مسقط وزنجبار 1861م, حيث أقرَّ ماجداً على زنجبار والممتلكات الافريقية ,مقابل أن تدفع 40 ألف ريال سنوياً لحاكم مسقط ,والهدف من ذلك بحسب تعبيرها هو المساواة بين الأخوة كون زنجبار أكثر غنى من مسقط, وأصدرت بياناً مشتركاً مع فرنسا اعترفت به باستقلال سلطنة عمان وزنجبار واحترام حقوقهم وسيادتهم[12], لقد سعت بريطانيا للحفاظ على أمن المنطقة وتجنب حدوث صراعات تتخذها القوة الدولية كفرنسا ذريعة للتدخل أو القوى الإقليمية كالفرس والوهابيين[13], وهو ما يفسر دعمها لسالم بن ثويني الذي قام باغتيال والده والاستيلاء على الحكم لمدة

---

[6] Bhacker,Previous source ,p183.

[7] **لويس بيلي راسل** : ضابط ودبلوماسي بريطاني عُيّن كمبعوث سياسي بريطاني إلى الخليج العربي في القرن التاسع عشر ,كان المقيم السياسي بين عامي 1862–1864م لعب دوراً مهماً في العلاقات البريطانية مع حكام الخليج وخاصة مع الكويت ونجد للمزيد عن أعماله ينظرأبو حاكمة ,(أحمد مصطفى): *تاريخ الكويت الحديث 1750–1965م* ,ذات السلاسل ,الكويت ,ط1, 1984م ,ص 114.

[8] الفارسي,(الشيخ عبد الله بن صالح الفارسي): *البوسعيديون حكام زنجبار*, تر: محمد أمين عبد الله , وزارة التراث القومي والثقافة , سلطنة عمان , ج2,دون طبعة , د. عام , ص146.

[9] **هو لويس بيلي همرتون** : كان ضابطاً بريطاني بارز في القرن التاسع عشر ,شغل منصب القنصل البريطاني في زنجبار بين عامي 1858–1862م ,كان مكروه لدى السلطان سعيد بن سلطان ,استغل المشاعر المناهضة للعبودية وكان لأعماله ضمن هذا النطاق تأثيرات سلبية على الهنود , كان له دور بارز في دعم حكم ماجد في زنجبار , خلفه ريجبي كممثل لبريطانيا في زنجبار للمزيد من المعلومات الاطلاع على كتاب ..Bhacker,Previous source,p164

[10] التكريتي, (سليم طه): *الصراع على الخليج العربي* ,وزارة الثقافة ,بغداد ,1966م, ص151–152.

[11] **باتريك كوجلان** :هو ضابط بريطاني خدم في الخليج العربي في القرن التاسع عشر نشط بين عامي 1850–1860م أرسلته حكومة بريطانية عبر ممثلها في الهند لدراسة أوضاع عُمان ,وكان لتقريره دوراً في تقسيمها ,كما تبنيه لاحقاً في التقسيم الرسمي لعمان عام 1920م . للمزيد عن أعماله ودوره ينظر: Kajare, le sultanat ,Previous source,p190

[12] عمر , (إيهاب): *الخليج العربي كيف صنعت بريطانيا دول الخليج العربي* ,دار الكتب للنشر والتوزيع ,القاهرة ,ط1, 2008 ,ص239.

[13] السديس,(عبد الرحمن بن علي) : *العلاقات بين عمان وزنجبار 1861–1891م* , العدد 2, 1420هـ,الدارة ,ص 239.

سنتين (1866–1868م) وقدمت له الدعم في التصدي وكبح جماح الثورات الداخلية التي قامت ضده[14], وكذلك أفشلت الحملة التي أرسلها ماجد وأخوه تركي لمعاقبته على اغتيال والده وسيطرته على الحكم, وطالبت بضرورة الالتزام بدفع الإعانة المالية المترتبة عليهم, وان تكون هي صلة الوصل في توصيلها تجنباً للاصطدام، انتقل الحكم بعدها لعزان بن قيس بعد ثورته عام 1868م[15].

لكن بريطانيا لم تنسجم معه بسبب سياسته الوحدوية لعمان, وتوحيد الصف العماني تحت نظام **الإمامة الإباضية**[16] المعارض لها ,ولتمسكه باسترجاع **جوادر**[17] **وبندر عباس**[18], كما أنه رفض تدخل بريطانيا وألغى جميع الاتفاقيات والمعاهدات السابقة معها , وأكد أهمية العلاقة معها لكن في إطار الاحترام والاعتراف بسيادته, رفضت بريطانيا سياسة عزان لكنّها اضطرت للاعتراف الشكلي بحكومته بعد أن التمست الاعتراف الفرنسي والهولندي بحكومته ,فسارعت إلى تدارك الموقف وأوعزت للكولونيل **بيللي**[19] للاعتراف بحكومة مسقط ، وسعت في الوقت نفسه للتنسيق على الإطاحة به مع تركي بن سعيد[20] الذي لم يجد غيرها لمساعدته في ذلك واشترطت عليه لقاء ذلك تعهده بالتخلي عن أفكاره في ضم زنجبار, وكان له ما أراد عام 1869م حيث قتل عزان بن قيس[21], كما ساندته في التصدي للاضطرابات الداخلية ضده من قبل الإباضية, وهذا ما جعل العلاقة بين الطرفين قوية لدرجة أن تركي بن

---

[14] لاندن, (روبرت جبران): *عمان منذ عام 1856 مسيراً ومصيراً* , تر: محمد امين عبد الله التراث القومي والثقافة ,سلطنة عمان ,د.ع, ص235–236.

[15] السديس,(عبد الرحمن بن علي): *العلاقات بين عمان* ,مرجع سابق ,ص190–194.

[16] **الإباضية** : نسبة إلى عبد الله بن عباد : وهو طبيب مشهور عاش في النصف الثاني من القرن الأول الهجري ,مثلت الإباضية العنصر المعتدل من الخوارج حيث رفض عنفهم ,و لم يشارك بالثورات على الخلافة ,دافع عن اهل السنة واختلف معهم حول طريقة تفسير القرآن حيث اعتمد على التفسير الحرفي ينظر.Kajare,previous source,p41 للمزيد من المعلومات عن المعلومات ينظر: فاروق ,(عمر فوزري): *دارسة تاريخية لأحوال عمان في ظل الائمة الإباضية* ,الأردن ,1997.ص132.

[17] **جوادر** : يقع في مدينة جوادر في محافظة بلوشستان جنوب غرب باكستان ,يطل على بحر العرب ,يتمتع بموقع إستراتيجي قرب مضيق هرمز ,خضع للسيطرة العمانية لمدة 175عام ,حيث اشتراها السلطان سعيد بن سلطان .,ثم بيعت لبكستان عام 1958م ,في عهد سعيد بن تيمور .له أهمية في السياسة الصينية لاعتمادها عليه في نقل بضائعها للخليج ومنها لأوروبا ,وتحررها من استخدام مضيق ملقا الخاضع لأمريكا . للمزيد من المعلومات ينظر : لوريمر, (ج,ج): *دليل الخليج ,القسم التاريخي والقسم الجغرافي* ,إعداد قسم الترجمة بمكتب صاحب سمو دولة قطر ,ج2, قطر ,1914م ,ص922.

[18] **بندر عباس** : سمي بذلك نسبة للشاه عباس الأول لأنه حُرِّر من قبله من السيطرة البرتغالية , يقع جنوب غرب إيران على مضيق هرمز ,وهو أحد الممرات المائية في العالم يمر عبر 90% من صادرات إيران النفطية , مايلز(س.ب): *الخليج بلدانه وقبائله* ,ترجمة محمد أمين عبد الله ,وزارة التراث ولثقافة ,عمان, 1994م ,ص43.

[19] **بيللي** : أحد أبرز الشخصيات البريطانية الذي أدى دوراً في السياسية البريطانية في الخليج بين عامي 1825–1892م ,شغل منصب المقيم السياسي البريطاني في الخليج بين عامي 1862–1872م ,والمفاوضات البريطانية مع الكويت في عهد صباح بن جابر الصباح ,ومع نجد في عهد فيصل بن تركي آل سعود . ينظر أبو حاكمة ,(أحمد مصطفى): *تاريخ الكويت الحديث 1750–1965م* ,ذات السلاسل ,الكويت ,ط1, 1984م ,ص 114.

[20] غباش ,(حسين عبد غانم): *عمان الديمقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1500–1970 م)*, تر: أنطوان الحمصي ,دار الجديد ,بيروت ,1997, ص190–200 .

[21] غباش ,(حسين عبد غانم): المصدر السابق , ص213–214.

سعيد كان يستشير **القنصل البريطاني الكولونيل ميلس**[22] **ورئيسه السير أدوار روس**[23] بكل خطوة مما جعل مفتاح السياسة الخارجية لعمان بيد بريطانيا توجهها لما يخدم مصالحها, بل وعقدت الاتفاقيات باسم السلطان فنسقت مع العثمانيين, عقدت معاهدات مع الدول الأوروبية ومعاهدة تجارية مع هولندا عام 1877م[24], وكرست جهودها أيضاً في عهد خلفه فيصل بن تركي عام 1895م لمساندته للتصدي للقبائل الهناوية المناظرة لنظام الإمامة والمطالبين بحكم حميد بن ثويني أو أحد أبناء الإمام عزان بن قيس[25].

لكن تركي لم يكن يرغب بالنفوذ البريطاني لإقالة رئيس الوزراء العماني الموالي للإنكليز ووحد القبائل الموالية لنظام الإباضية ضد الإنجليز وسياستهم[26], ونجحت بريطانيا بإجباره عام 1861م على توقيع معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة وتضمن البروتوكول الملحق بها تعهد السلطان بان لا يؤجر أو يبيع أو يرهن أو يتصرف بأي شكل من الأشكال في أي أرض من بلاده لأية دولة أجنبية غير بريطانيا[27], تصاعدت الأحداث عام 1895م وقامت الثورات الداخلية ضد فيصل بن تركي ورفضت بريطانيا تقديم الدعم له, بل وطالبت بدفع التعويضات للتجار الهنود لقاء الخسائر التي مينوا بها في أثناء الهجوم على مسقط, وهنا كانت النافذة قد فتحت لفرنسا حيث أرسلت **المسيو أوتافي**[28] للتواصل معه والذي أعرب عن استعداد فرنسا لتقديم المعونة العسكرية له ورغم وصولها متأخرة وعدم استفادته منها, كان هذا الوقف كفيلاً لكسب ود السلطان وأعرب عن امتنانه لفرنسا بعقد معاهدة 1898م مع قنصلها المسيو اوتافي أعطيت فرنسا بموجبها حق الحصول على مستودع للفحم في بندر جصة جنوب مسقط, ووصلت السفينة الفرنسية سكوربيون إلى مسقط وتبودلت الهدايا بين الطرفين, وحصل لقاء سرّي بينهما تمَّ على إثرها إقالة رئيس لوزراء الموالي لبريطانيا, أثارت هذه التصرفات حفيظة بريطانيا التي قامت برفع العلم البريطاني في بندر جصة, وأوقفت الإعانات المالية لسلطان مسقط ,وهددت عن طريق ممثلها في مسقط الكولونيل ميد بقصف مقر السلطان ما لم يقم بإلغاء الامتياز الممنوح مع فرنسا خلال 28 ساعة, وأمام هذا التصعيد لم يجد السلطان بداً من الرضوخ لمطالب بريطانيا، وبخاصة بعد خذلان فرنسا له وقبولها التنازل عن دعمه مقابل سماح بريطانيا لها بتخزين الفحم في المستودعات البريطانية في مسقط عام

---

[22] **صموئيل باريت ميلس** : 1838–1914م أحد ضباط القوى البريطانية ,خدم في الهند والخليج العربي ,عُيّن في مسقط كمقيم سياسي بريطاني في سلطنة عمان ,حيث ساهم في تعزيز النفوذ البريطاني خلال فترة حكم تركي بن سعيد (1871–1888م)إليه يعود كتاب البلدان والقبائل في الخليج العربي .ت1914م .ينظر Hilal Hajari ,Oman, through British Eyes : British travel Writing on Oman from 1800to 1970 , University of Warwick ,2003,p123.

[23] **السير إدوارد تشارلز روس(1841–1926.)** : شغل مناصب دبلوماسية وعسكرية في الهند والخليج العربي ,عُيّن خلفاً للكولونيل لوي بيلي ,مثل بريطانيا في مسقط والبحرين والكويت , وعزز علاقاتها مع شيوخ المنطقة , أضعف النفوذ الفرنسي . ينظر Hilal Hajari ,Oman, through British Eyes,p67.

[24] الوسمي,(خالد ناصر): *عمان بين الاستقلال والاحتلال*, مؤسسة الشراع العربية,الكويت,ط1,1993 , ص225–228.

[25] غباش,(حسين عبد غانم): *عمان الديمقراطية*, مرجع سابق, 213–214.

[26] الوسمي,(خالد ناصر): مرجع سابق ,ص228–229.

[27] العيدروس(محمد حسن)*:دراسات في الخليج العربي*, دار الكتاب الحديث, جامعة الكويت ,ج1 ,2000, ص87–89.

[28] **المسيو أوتافي:** *دبلوماسي فرنسي نشط عمله السياسي في الخليج بين عامي 1860–1880م* وذلك عندما مثل الحكومة الفرنسية وعزز نفوذها في مسقط وزنجبار خلال حكم سعيد بن سلطان وابنه برغش بن سعيد , دعم مشاريع تجارة العاج والعبيد وعمل على التصدي للنفوذ البريطاني .Kajare,Prince Firouz, le sultanat D'o man,la...,p211.

1990م, ولم يقف الأمر عند ذلك بل أجبرته على الصعود على متن السفينة مع الأميرال دوغلاس قائد الوحدات البحرية الهندية وإلغاء المعادات مع فرنسا, وتتالت بعدها التنازلات لبريطانيا حيث أصدر السلطان قراراً بعدم السماح لأية حكومة أو شركة بالتنقيب عن الفحم من دون حصولها على إذن مسبق من بريطانيا [29].

ثالثاً: مسألة المراكب الشراعية في ميدان التنافس البريطاني – الفرنسي:

لقد كانت السيطرة على الملاحة البحرية الشغل الشاغل لبريطانيا, وكرست جلّ جهودها لردع النفوذ الفرنسي والتصدي له ,وكان لبحارة عمان جزء من ذلك بسبب الموقع الجغرافي لهذه السلطنة, مما جعل مراكب الداوو العرب في سلطنة عمان هم السادة الحقيقيون للملاحة في الجزء الغربي من المحيط الهندي, وزادت سطوتهم بعد الاستيلاء على الساحل الشرقي لأفريقيا عام 1830م, لذا لجأت بريطانيا لحق زيارة السفن الشراعية في حين عارضت فرنسا السيطرة الحصرية لبريطانيا وربطت نفسها بالمراكب الشراعيّة [30], وبموجب هذا الحق خول للسفن الحربية البريطانية في أثناء فترات الحرب أن توقف في عرض البحار السفن التجارية التابعة لقوى محايدة والتحقق من طبيعة حمولتها وذلك تجنباً لمنع السفن المعادية من الاحتماء تحت علم محايد, ومن هذا المنطلق استطاعت بريطانيا السيطرة على الملاحة البحرية منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر والخمسة عشر الأولى من القرن التاسع عشر, أي حتى عقد معاهدة السلام في باريس 1814– 1815م لتفقد حقها المشروع في الزيارة بعدها, لذلك كان لا بُدَّ من خلق ذريعة أخرى لتبقى سيدة البحار فكانت مسألة محاربة تجارة الرقيق, وقال هوتفي في ذلك " إنَّ بعض هؤلاء الطوائف المخلصة التي تزهر بها إنجلترا ثاروا بعنف لعدة سنوات ضد تجارة الرقيق والتي تبنتها حكومة إنجلترا مقتنية عباءة مزدوجة من الدين ولفلسفة وتدعو إلى شن حملة صليبية ضد تجارة العبيد "[31], لم تتوانَ بريطانيا عن محاولاتها المتكررة للحصول على حق لزيارة وقت السلم وحاولت خلال مؤتمر اكس لا شابيل 1818م, ومؤتمر فيرونا 1822م, إلى ان وصلت لمبتغاها بموجب الاتفاقيات المنعقدة ما بين 1831–1833 والتي أقر خلالها أن مناطق بونفيس – فوشيسل – مانويل –دودبروا – انتراناشيونال تتنازل عن بعضها البعض عن حق الزيارة المتبادلة للسفن التجارية بالقرب من الساحل الغربي لأفريقيا, وفي عام 1841م فرضت بريطانيا على فرنسا توقيع معاهدة جديدة بمشاركة النمسا وبروسيا وروسيا، وسّعت بموجبها مساحة الزيارات ولم تحدد عدد السفن المسؤولة عن الزيارة, كما أعطت الحق للطرادات التابعة للدولتين بزيارة السفن وإذا لزم الاستيلاء عليها في عرض البحر, لكن فرنسا لم تصادق عليها, وظلت المفاوضات قائمة بين الطرفين حتى توصلوا لعقد معاهدة 21 مايو 1845م ألغت حق الزيارة المُصرّح به بموجب معاهدة عام 1831م واستبدلته لمدة عشر سنوات يحق فحص العلم, وبعد انقضاء عشر سنوات لم يتم تجديد هذه المعاهدة[32], وقد طبقت بريطانيا هذا الحق بحزم على المراكب الشراعية في البحر الهندي وبخاصة الداوو لأن شكلها الرفيع يجعلها صعبة الرصد, مما جعل هذه السفن تلجأ للحماية الفرنسية ورفع العلم الفرنسي تجنباً للتفتيش, واستفاد صناع الداوو في عمان ومسقط من هذه الحماية حيث استغلت فرنسا وضعها في عمان فحصلت على امتيازات بموجب معاهدة الصداقة والتجارة الموقعة في 17 نوفمبر 1844م[33].

---

[29] الوسمي ,(خالد ناصر): مرجع سابق, ص248–251,

[30] J.E . Peterson ,Britain and the Culf At the of empire periphery ,p23.

[31] R.COUPLAND,the exploitation of East Africa1856-1890 the slave trade and the ,university press Glasgow, London ,p 124. "

[32] Kajare,M.R,p133-135.

[33] The same referenc,p136-137.

حيث نصّت المادة الرابعة منها على أن رعايا السلطان مسقط سيكونون في خدمة الفرنسيين ويتمتعون بنفس الحماية التي يحظى بها الفرنسيون, فوسّعت نظام الحماية لتشمل الملاك والقباطنة وأطقم المراكب الشراعية الذين منحوا حق الإيجار تحت علمها, بل إن قسماً منهم جاء ليستقر في الممتلكات الفرنسية للاستفادة من حق رفع العلم الفرنسي [34], وفي مرسوم 5فبراير 1846م جعلت حق إضفاء الطابع الفرنسي على المراكب الشراعية للعمانيين شريطة الزواج والاستقرار في ممتلكاتها, وقدر حكام وبراءة الاختراع الذي طلبها الجزارين الأصليين حتى لا يساء استخدام العلم الفرنسي, وخولت الوكلاء والدبلوماسيين والقنصليين في مهمة فحص أوراق الإدخال وتمديد تراخيص الإبحار وتجديدها ضمن حالا معينة, لقد أثارت هذه الأعمال حفيظة إنجلترا فاتهمت المراكب الشراعية بتجارة الرقيق والعمال الفرنسيين بدعم هذه التجارة وأنها لا يستطيع وضع حداً لها طالما تحظى بحماية فرنسا [35], واستغلت لذلك بنود معاهدة 1845م التي أجازت التحقيق من الجنسية, وبخاصة المادة الثامنة التي اعترفت فرنسا بها لوجود مبادئ القانون الدولي وممارسة تابعة للدول البحرية في هذا الشأن وبأنّها على التزامات أخلاقية وقضايا قانونية فاستطاعت بذلك الحصول على حق التحقيق من الجنسية لتدخل من خلاله لحق الزيارة. استمرت المفاوضات بين فرنسا وبريطانيا حتى صدور تعليمات 1867م والتي منع بموجبها على السفن الحربية زيارة أو احتجاز السفن التجارية التي تحمل نفس الجنسية إلا في حالات الشك في الجنسيّة, ويكون التحقيق بتقديم المستندات المتمثلة بالامتياز والإجازة وفق المادة السادسة, في حين منع البحث في البضائع بموجب المادة السابعة وفي حال الاشتباه تنقل السفينة إلى أحد الموانئ للتأكد من صدق العلم, على ان تطالب السفينة بتعويض في حال ثبت براءتها من هذه الشكوك بموجب المادة 13, وحصرت الحق للطرادات البريطانية بالتحقق بشكل استثنائي من أوراق المراكب الشراعية, ورغم ذلك حدثت خروقات من قبل إنكلترا بالزيارة غير المبررة, كما حدث في سفينة سان جوزريف وسوهورا ويوكا وسافينا وعبد القادر, واكتفت إنجلترا بالاعتذار, في حين ردة فرنسا على بعض الإدانات بحق المحمين من قبلها بتجارة الرقيق بإصدار محكمة **جزيرة ريونيون**[36] بحق المخالفين، واضطرت في 1 مارس 1889م من منح الألمان والإنجليز بتفتيش السفن الشراعية التي ترفع العلم الفرنسي في المياه الإقليمية لزنجبار وذلك بعد قيام الزعماء العرب فيها بمحاصرة المؤسسات الألمانية والفرنسية [37].

---

[34] J.E ,M.R, P14.

* لتستطيع فرنسا تعديل الشروط المحددة لإضفاء الجنسية قامت بتعديل الشروط الصادرة في 21سبتمبر 1793م التي اشترطت أن تكون مبنية في فرنسا ,أو مستعمراتها أو قادمة من الاستيلاء البحري ,وأن تكون الممتلكات المملوكة بالكامل للشعب الفرنسية ,وأن يكون الضباط وثلاثة أرباع الطاقم فرنسيين ,وتم التعديل إلى السماح للأجانب باستلام سفينة فرنسية دون اشتراط ملكية ما عليها لفرنسا ,وعن شرط البناء في فرنسا, وفي عام 1866م تمّ إضفاء الجنسية الفرنسية على السفن الأجنبية مع مراعاة رسم ضريبي عن كل طن ,وفي عام 1872م تمَّ إضفاء الطابع الفرنسي على المباني الأجنبية الخاضعة لرسوم هائلة .kajare,M.R, P141

[35] Kajare,Prince Firouz, le sultanat D'o man,la…,P155.

[36] **جزيرة ريونيون:** تقع في المحيط الهندي شرق مدغشقر, اكتشفها البرتغاليون في أوائل القرن السادس عشر, وسيطر عليها الفرنسيون في منتصف القرن السابع عشر, وأطلقوا عليها اسم بوربون ينظر غباش,(حسين عبد غانم): *عمان الديمقراطية*, مرجع سابق, 213.

[37] J.E . Peterson ,Britain and the Culf At the…,P7.

وانتهت هذه القضية في مؤتمر مكافحة العبودية الذي حسم مسألة مراكب الداوو الشراعية في مسقط عام 1890م[38], وصدر قانون بروكسل في 2 يونيو 1890م والذي شمل المواد الآتية :

المادة31: نصت على تعهد الدول بموجبها بالمراقبة الصارمة على السفن في البحر الهندي والخليج الفارسي والبحر الأحمر، ولا يحكم على أصالة السفن إلا من خلال البناء والمعدات الأجنبية، وطاقمها من الدول المسيطرة على المحيط الهندي أو البحر الأحمر او الخليج العربي .

المادة 32: لا يحق لأية سفينة رفع علم فرنسا أو بريطانيا إلا عندما يخضع مالكوها لحماية الدولة المراد رفع علمها ,وإثبات مليكتهم للعقارات ,وضمان دفع الغرامات التي يتم تكبيدها, والسمعة الحسنة لكادرها .

المادة 33: حدت التعويض الممنوح كل عام للسلطة الحامية للمباني .

المادة 34: ستحتوي وثيقة التعويض على معلومات لتحديد هوية السفينة والكابتن الذي سوف يحملها ,واسم السفينة ومقدار حمولتها بالأحرف اللاتينية في مؤخرتها ,والحرف الأول من ميناء موطنها .

المادة 35: سيتم إصدار قائمة الطاقم في ميناء المغادرة من قبل سلطة الدولة التي تحمل علمها ,ويجدد بعد سنة مع مراعاة عدم تعيين شخص أسود كبحار على متن لسفينة دون استجواب من قبل سلطة الدولة التي يحمل علمها، وإثبات طبيعة عدد الطاقم .

المادة 36 : حتمت على القبطان تقديم تقرير إلى سلطة الدولة التي يحمل علمها في حال قرر اصطحاب ركاب سود تحت طائلة الاستدراج .

المادة37: عندما يصل القبطان للميناء عليه أن يقدم قائمة بأسماء الطاقم للدولة التي يحمل علمها أو الدولة الإقليمية , وتسجيل أسمائهم عند النزول والتواصل معهم للتأكد من وصولهم .

المادة 38: لا يجوز اصطحاب أي أجنبي على متن سفينة محلية خارج المناطق التي يقيم فيها سلطة الدول الموقعة (فرنسا) على الساحل الإفريقي وفي الجزر المجاورة [39].

المادة 39: شروط المواد من 35– 38 لا تنطبق على القوارب المفتوحة وعدد أفرادها عشرة, والتي تكون لممارسة الصيد أو رحلة ملاحية بحرية بين الموانئ ضمن المياه الإقليمية التابعة للقوى الإقليمية نفسها، بشرط عدم التحرك أكثر من 5 ميل, فضلا عن ترخيص قابل للتجديد كل عام وقابل للإلغاء بموجب شروط المادة 31.

المادة 40: إن إبرام الربان أو مالك السفينة أية معاهدة يسحب منه الترخيص أو التفويض، وتتم معاقبته وفق القوانين التي تحددها القوانين والأوامر الخاصة لكل من الدول المتعاقدة.

المادة 41: تتعهد الدول الوقعة بالإيداع في مكتب الإعلام الدولي النماذج للمعلومات عن وثيقة تسمح برفع العلم ودور الطقم، ويظهر الركاب السود[40].

رابعاً: مسألة تجارة الرقيق في ميدان التنافس البريطاني – الفرنسي :

أما بالنسبة إلى منع تجارة الرقيق، وهي ركن أساسي من أركان السياسة البريطانية في عُمان ومظهر من مظاهر النفوذ البريطاني في الخليج العربي، حيث كانت الاتفاقات المتعلقة بهذا الشأن التي تعقد بين بريطانيا والدول الأخرى بما فيها الدول الأوروبية تمنح الأسطول البريطاني حق تفتيش سفن الدول المتعاقدة مما أكسبها نفوذاً في

[38] Kajare,Prince Firouz, le sultanat D'o man,la…P163-164.,
[39] The samesource,p167-169.,
[40] Kajare,Prince Firouz, le sultanat ..,p169-171.

البحار، ولهذا رفضت أنْ تشارك مكافحة هذه التجارة مع أي دولة أخرى حتى لا تفقد هذا النفوذ، كما كان من مصلحة بريطانيا الاقتصادية الإبقاء على هؤلاء الرقيق كقوة عاملة في ممتلكاتها الاستعمارية [41],وأول معاهدة وقعتها بريطانيا مع دول الخليج العربي كانت عام 1822م مع السيد سعيد سلطان مسقط وزنجبار التي حظر بموجبها على التجار العرب بيع الرقيق في الأقطار التابعة لدول مسيحية، وبذلك تم إقفال المستعمرات البريطانية والفرنسية والبرتغالية في وجه التجار العرب، كما سمحت هذه المعاهدة للأسطول البريطاني بتفتيش السفن العمانية في المحيط الهندي وراء خط يقع على ستين ميلاً من ساحل أفريقيا الشرقي [42]، وكان فيما بعد لأعمال القنصل البريطاني هامرتون دور في مسألة تجارة الرقيق فمنذ مجيئه إلى زنجبار حاول استغلال المشاعر المناهضة للعبودية لدى وزارة الخارجية القائمة على عدِّ جميع الهنود في الخارج رعايا بريطانيين, وعليه عدَّ هامرتون الهنود في زنجبار عبيداً، وشرع في حمايتهم , وقد كان لذلك تأثير سلبي على هذه الطبقة حيث اصبحوا تحت رحمة ملاك الأرضي العرب والسواحليين الذين كانت مزارعهم مرهونة للهنود، وبالتالي لم يسمح لهم باستخدام عمالة العبيد حتى لغرض استرداد قيمة رهونهم العقارية, وطالب في تقاريره بضرورة الحزم مع الحاكم العماني سعيد بن سلطان بهذا الشأن مطالباً بمده بالقوة لكن بريطانيا فضلت إقناع سعيد بإصدار إعلان يحظر على رعاياه شراء أو بيع العبيد للهنود البريطانيين [43], وفي عام 1845م وُقِّعت معاهدة جديدة سمحت للبحرية البريطانية بتفتيش السفن العُمانية في جميع أنحاء المحيط الهندي والخليج بما في ذلك المياه الإقليمية في عُمان، فإذا ثبتت مخالفتها للمعاهدة جاز للسلطات البريطانية القبض على البحارة ومصادرة السفينة [44]، حاول سعيد التلاعب على بريطانيا وأصدر أوامر بنقل تجارة العبيد من مناطقها التقليدية إلى أماكن خارج زنجبار, وأرسل تعليمات لمسقط بان العبيد سيتم بيعهم فقط داخل مساكن السماسرة المعترف بهم لكن بريطانيا كشفته, وقد ظلت هذه المعاهدة معمولاً بها في عهد خلفاء السيد سعيد في مسقط وزنجبار، واستطاعت بعثة الكولونيل كوجلان 1860م أنْ تحصل على تعهدات جديدة بشأن تجارة الرقيق حيث نص الاتفاق الجديد فيما يتعلق بهذا الأمر أنْ توافق كل من مسقط وزنجبار على ارتباطات محدودة لوقف تجارة الرقيق ومنع أعمال القرصنة, أنْ تستلم زنجبار تعويضاً من حكومة الهند بالقدر الذي تراه البعثة معقولاً كتعويض مناسب عن فقد قوة العمل من الرقيق، وعلى أنْ يستمر هذا التعويض لمدة جيل أو جيلين[45]

وقد تابع كريستوفر ريجبي الذي خلف هامرتون مساعيه, و عمل على جمع الهنود بغض النظر عن ولائهم، وطالب بتحرير لعبيد, كما انّه فرض غرامة على كل عبد يطلق سراحه, وطالب بتوفير قطع أرض لإعالة العبيد المحررين, ومعاقبة الهنود المدينون بالقسوة تجاه عبيدهم, قام ماجد بين سعيد (1856–1870م) بالكتابة إلى ريجبي (إذا أوقفت الاتجار بالعبيد فسوف تدمر هذه البلدان, وسوف تدمر رعاياي وانا متأكد من أن الحكومة البريطانية لن توافق أبداً على ذلك, يا صديقي إنني أرغب في الامتثال لجميع رغبات الحكومة البريطانية, لكن هذه البلدان لا يمكنها الاستغناء عن العبيد) ورغم ذلك لم ينجح في إقناع ريجبي وأرغم في

[41] R.COUPLAND,the exploitation of East Africa1,p54

[42] العقاد،(صلاح): *التيارات السياسية في الخليج العربي*, مكتبة الإنجلو المصرية ,القاهرة ,1974م, ص 160 . 161.

[43] Kajare,Prince Firouz, le sultanat D'o man,la…,P165-166.

[44] ويلسون, (الفتنانت كولونيل سيرأرنولد): *تاريخ الخليج* , تر: محمد أمين عبد الله, ط4, 2016م، ص 180.

[45] Kajare,Prince Firouz, le sultanat D'o man,la…,P167.

عام 1865م على إقناع ماجد بإصدار مرسوم يقضي بمنع أي محلي من استخدام العبيد والمرأة التي تتزوج من هندي بريطاني سيتم اعتبارها بريطانية, وبذلك فإنّ السفن التجارية العربية كان يتم تفتيشها في الخليج العربي من قبل الدوريات الإنكليزية وتحول لدى أدنى ريبة بتعاطيها تجارة الرقيق وتُحرق بمجرد أنْ تُدان بذلك، وقد أكدّ القنصل الامريكي في زنجبار أنّ 71 سفينة عربية دُمرت على هذا النحو من قبل الدوريات الإنكليزية بين عامي 1868 . 1869م [46], وفي نهاية عام 1869م عُقد مؤتمر خاص في وزارة الخارجية البريطانية لبحث مسألة تجارة الرقيق الشرقية حضره ممثلون عن وزارة الهند والمستعمرات, وقدم هذا المؤتمر تقريراً أكدّ خلاله ضرورة الزام القنصل في زنجبار المسؤولية الكاملة عن إلغاء تجارة الرقيق[47], وأرسلت الحكومة البريطانية سنة 1872م بعثة برئاسة السير فرير يرافقه المستشرق بادجر إلى كل من زنجبار ومسقط للتوقيع مع حكام كل منهما معاهدة خاصة بإلغاء تجارة الرقيق، وقد حصلت هذه البعثة على تأييد البابا الذي أرسل إلى البعثات التبشيرية في أفريقيا لمساعدة السير فرير في مهمته، لكن الأخير اصطدم بمعارضة برغش بن سعيد سلطان زنجبار لإلغاء تجارة الرقيق، مما دفع بريطانيا لاستخدام القوة فحاصرت البحرية البريطانية سواحل زنجبار، وقامت بتفتيش جمرك العاصمة، وأجبرت السلطان برغش على توقيع المعاهدة التي مُنعت تجارة الرقيق بموجبها وعدت من أعمال القرصنة، وذلك عام 1873م الذي شهد توقيع سلطان مسقط تركي بن سعيد على معاهدة مماثلة طبقاً للشروط البريطانية، وبالمقابل منحته بريطانيا مبلغاً يعادل قيمة إعانة سنوية كاملة من المتأخرات المستحقة له بين فترة توليه الحكم عام 1871م حتى عام 1873م، وبعد شهرين قامت بدفع قيمة المتأخرات الباقية. كما وعدت بريطانيا باستمرار دفع الإعانة المالية لسلطان مسقط من قبل زنجبار طالما تعهد السلطان وخلفائه بعدم الاعتداء على زنجبار والحفاظ على تعهداته المتعلقة بإلغاء تجارة الرقيق[48], وفي عام 1897م تم إلغاء تجارة الرقيق رسمياً في عُمان بإعلان صدر عن سلطان مسقط فيصل بن تركي، وتجدر الإشارة إلى إنَّ بريطانيا اتخذت من محاربة تجارة الرقيق أداة للتدخل في شؤون عُمان الداخلية من خلال حق محاكمة المخالفين لأوامر الإلغاء، وتفتيش السفن العُمانية ومصادرة ما تدعي أنّه مرتبط بتجارة الرقيق [49]

خاتمة البحث:

وفي ختام القول يمكننا ان نستنتج الدور البارز لكل من بريطانيا وفرنسا في تقسيم الممتلكات العُمانية وتجزئتها, وكيف كان الدور البارز للنزاع الأسري في إضعاف دولة البوسعيد, وزيادة النفوذ البريطاني والفرنسي فيها, والذي عمل على استغلال ثرواتها, وتسخير طرق مواصلاتها لخدمة تجارتها ومصالحها, مستغلة مسألة تجارة الرقيق وحق الزيارة والمراكب الشراعية والذي لم يكن سوى مسرحية أخفت ورائها مطامعها ورغبتها في السيطرة على الملاحة البحرية واحتكارها.

[46] غباش، (حسين عبد غانم): *عمان الديمقراطية* ص 229. 230

[47] التكريتي،(سليم طه)*:الصراع على الخليج العربي* ,مصدر سابق , ص 177.

[48] التكريتي,(سليم طه): المصدر السابق، ص 179 .

[49] العقاد،(صلاح): *التيارات السياسية* ص 165 . 166.

الاستنتاجات:

من خلال ما تقدم نخلص في نهاية البحث إلى النتائج الآتية :

1- إن النزاع الأسري بين أولاد سعيد بن سلطان كان العامل الأساسي في تدمير دولتهم, حيث استغلت بريطانيا وفرنسا ذلك في دعمها لهم ضد بعضهم البعض, وزاد ذلك من نفوذها ومكاسبها وامتيازاتها مع مرور الوقت.

2- إنَّ لبريطانيا دور الريادة في حسم القرار في منطقة الخليج ونجحت في ضبط زمام الأمور بما يناسب مصالحها, وركزت على الحفاظ على أمن المنطقة وتجنب حدوث الصراعات لقطع أي فرصة على تدخل فرنسا والقوة المحلية.

3- إن الشغل الشاغل لبريطانيا كان السيطرة على الملاحة، مما جعلها تلجأ لذريعة زيارة السفن الشراعية، وتمتعت بهذا الامتياز حتى مؤتمر السلام عام 1814م, تلتها سياسة فحص العلم المرفوع من قبل السفن والتي استمرت مدة 10 سنوات لم تجدد بعدها أي معاهدة او اتفاقية، وأن مسألة محاربة تجارة الرقيق ما هي إلا ذريعة اتخذتها بريطانيا لإخفاء أهدافها ومصالحها.

4- إن النشاط الفرنسي زاد وتغلغل في عمان في غياب الاتفاقيات مع بريطانيا بشأن الملاحة,، وهذا ما حفز نظام الحماية الممنوح للمراكب والقباطنة وحق الإيجار, وهذا ما جعل بريطانيا تصدر تعليمات عام 1867م التي منحت بموجبها السفن الحربية زيارة السفن التجارية التي تشك في جنسيتها, والتي اتخذت ذريعة لإعاقة التجارة الفرنسية وكل من يرتبط معها .

5- تمَّ حسم مسألة المراكب الشراعية و الخلافات بين بريطانيا وفرنسا حول الملاحة في مؤتمر مكافحة العبودية حيث صدر قانون بروكسل عام 1890م ,والتي نظمت شروط ونظم الملاحة والحقوق والواجبات والقوانين للملاحة البحرية وحركة السفن.

أولاً المراجع العربية :

1. أبو حاكمة (أحمد مصطفى), *تاريخ الكويت الحديث 1750-1965م* ,ذات السلاسل ,الكويت ,ط1, 1984م.
2. أمين (عبد الله), وزارة التراث القومي والثقافة , *سلطنة عمان* , ج2, د.عام . فيليب 2012.
3. التكريتي(سليم طه)، *الصراع على الخليج العربي* ,وزارة الثقافة والإرشاد, بغداد, 1966.
4. العقاد (صلاح) ,*التيارات السياسية في الخليج العربي*, مكتبة الإنجلو المصرية ,القاهرة ,1974م.
5. عمر(إيهاب) ,*الخليج العربي كيف صنعت بريطانيا دول الخليج العربي* ,دار الكتب للنشر والتوزيع ,القاهرة ,ط1, 2008 .
6. العيدروس (محمد حسن) ,*السلطان سعيد والعلاقات العربية – الافريقية* ,دار المتنبي للطباعة والنشر ,أبو ظبي ,ط1.
7. لعيدروس(محمد حسن)*دراسات في الخليج العربي*, دار الكتاب الحديث, جامعة الكويت ,ج1 ,2000.

8. غباش(حسين عبد غانم) , *عمان الديمقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1500-1970 م)* تر: أنطوان الحمصي ,دار الجديد ,بيروت ,1997.

9. فاروق (عمر فوزي) , *دارسة تاريخية لأحوال عمان في ظل الائمة الإباضية* ,الأردن ,1997.

10. الفارسي,(الشيخ عبد الله بن صالح الفارسي): *البوسعيديون حكام زنجبار*, تر: محمد أمين عبد الله , وزارة التراث القومي والثقافة , سلطنة عمان , ج2,دون طبعة , د. عام.

11. الوسمي,(خالد ناصر): *عمان بين الاستقلال والاحتلال*, مؤسسة الشراع العربية,الكويت,ط1,1993.

ثانياً : المقالات والمجلات :

1. السديس(عبد الرحمن بن علي) ,*العلاقات بين عمان وزنجبار 1861-1891م* , العدد 2, 1420هـ,الدارة.

ثانياً: المصادر والمراجع المعربة :

1. لاندن روبرت جبران , تر: محمد امين عبد الله ,*عمان منذ عام 1856 مسيراً ومصيراً ,التراث القومي والثقافة* ,سلطنة عمان , د.ع.

2. لوريمر .ج,ج: دليل الخليج ,*القسم التاريخي والقسم الجغرافي* ,إعداد قسم الترجمة بمكتب صاحب سمو دولة قطر ,ج2, قطر ,1914م.

3. مايلز, س.ب: *الخليج بلدانه وقبائله* ,ترجمة محمد أمين عبد الله ,وزارة التراث ولثقافة ,عمان ,1994م.

4. ويلسون, الفتنانت كولونيل سيرأرنولد, *تاريخ الخليج* , تر: محمد أمين عبد الله, ط4, 2016م.

ثالثاً : المصادر والمراجع الأجنبية :

1-HILAL,H,Oman, through British Eyes *: British travel Writing on Oman from 1800 to 1970 ,* University of Warwick ,2003.

J.E.P *,Britain and the Culf At the of empi*re periph -2

3 KAJARE,P.F. le sultanat D'o man,la Question De mascate;paris,1914.

4-COUPLAND,R.*the exploitation of East Africa1856-1890 the slave trade and the* ,university press Glasgow, London.

5-REDA,M.BP*,Trade and Empirien Muscat and Zanzibar the roots of British Domination* ,Routledge ,London ,1994.